



الدولة الكويتية
National Assembly مجلس الأمة



ادارة التوثيق والمعلومات	
١٣	الفصل التشريعي
٤	دور الانعقاد
٧٦	رقم الوثيقة

المحترم

السيد رئيس مجلس الأمة

٢٠١٢ / ١١ / ٢٣

تحية طيبة وبعد ..

نقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق ، مشفوعاً بذكره الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص الشكر ..

مقدمو الاقتراح

مسلم محمد البراك

احمد عبدالعزيز السعدون

علي سالم الدقباسي

خالد مشعان طاحوس

ناجي عبدالله العبد الهادي

ـ عـاد إلـي لـجـنة الـشـئـون الـشـرـيـعـيـة وـالـقـائـمـيـةـ

ـ مع إـعطـائـه صـفـةـ الـاسـتعـاجـالـ

٢٠١٢ / ١١ / ٢٣



الدولة الكويتية
State of Kuwait
مجلس الأمة
National Assembly



اقتراح بقانون
بتأسيس شركات كويتية مساهمة
تتولى توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي
لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق

بعد الإطلاع على الدستور ،

- وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ م بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له .
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ م بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام المعلومات المدنية.
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ م بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار .
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ م في شأن دعم العمالة الوطنية وتشغيلها في الجهات غير الحكومية والقوانين المعدلة له .
- وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ م بشأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة وتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ م في شأن نظام أملاك الدولة .
- وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .



الدولة الكويتية State of Kuwait مجلس الأمة



المادة الأولى

يعهد مجلس الوزراء إلى جهة حكومية يختارها بأن تقوم بتأسيس شركة كويتية مساهمة أو أكثر مقرها الكويت يكون غرضها وتنولى دون غيرها توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق في الكويت على أن تؤسس أول شركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، وعلى أن تخصص أسهم هذه الشركة أو الشركات على النحو التالي :

١- نسبة لا تزيد على أربعة وعشرين في المائة (٤%) من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها .

٢- نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المائة (٦%) من الأسهم تطرح للبيع في زيادة علنية تشارك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة ، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس - إن وجدت - ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسى به المزاد ، بالاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون.

٣- نسبة خمسين في المائة (٥٠%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين .

٤- تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (١) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة .

٥- تكون مدة التعاقد لهذا المشروع أربعين سنة ميلادية من تاريخ إبرام العقد .

ويكون باطلا كل عقد أو اتفاق يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون .



الدولة الكويتية Majlis al-Amn



المادة الثانية

تتولى الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة تحديد رأس مالها وتوزيع جميع الأسهـم المخصصة للاكتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيـن المسجلـة أسماؤـهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنـية في يوم الاكتتاب ومن غير تخصيص لكسور الأـسـهـم ، على أن يتم تسـدـيد قيمة هذه الاكتـتابـات من قبل الموـاطـنـين للـدولـة وفقـاً لـلـإـجـرـاءـات وبـالـطـرـيقـةـ الـتـيـ تـحدـدـهاـ الجـهـةـ الـحـكـوـمـيـةـ الـمـشـارـ إـلـيـهـ دونـ أيـ فـوـائدـ أوـ رسـومـ أوـ أيـ زـيـادـةـ فوقـ سـعـرـ السـهـمـ فيـ الاكتـتابـ فيـ موـعـدـ أـقـصـاهـ الـبـيـوـمـ الـذـيـ تـنـقـضـيـ فـيـ نـهـاـيـتـهـ سـتوـنـ يـوـمـاـ مـحـسـوـبـةـ بدـأـ منـ أولـ الشـهـرـ التـالـيـ لـلـشـهـرـ الـذـيـ تـولـتـ فـيـ الـجـهـةـ الـحـكـوـمـيـةـ ذاتـهاـ دـعـوـةـ الـمـوـاطـنـينـ عنـ طـرـيقـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ الـكـويـتـيـةـ الـمـقـرـوـءـةـ وـالـمـرـئـيـةـ وـالـمـسـمـوـعـةـ إـلـىـ تـسـدـيدـ قـيـمةـ الـاـكـتـابـاتـ الـمـسـتـحـقـةـ عـلـيـهـمـ .

المادة الثالثة

تـؤـولـ إـلـىـ الدـوـلـةـ كـسـورـ الـأـسـهـمـ غـيرـ الـمـخـصـصـةـ لـلـمـوـاطـنـينـ كـمـاـ تـؤـولـ إـلـيـهـ - اعتـبارـاـ منـ الـيـوـمـ التـالـيـ لـاـنـتـهـاءـ الـموـعـدـ المـحـدـدـ لـتـسـدـيدـ الـمـوـاطـنـينـ لـقـيـمةـ هـذـهـ الـاـكـتـابـاتـ وـفـقـاـ لـاـحـکـامـ الـمـادـةـ الثـانـيـةـ مـنـ هـذـاـ القـانـونـ - جـمـيعـ الـأـسـهـمـ الـتـيـ لمـ يـسـدـدـ فـيـهـ الـمـوـاطـنـينـ قـيـمـتـهـاـ لـلـدـوـلـةـ خـلـالـ ذـلـكـ الـموـعـدـ لـأـيـ سـبـبـ مـنـ الـأـسـبـابـ ، وـتـقـوـمـ الـدـوـلـةـ خـلـالـ مـدـةـ لـاـ تـجاـوزـ سـنـةـ مـنـ اـنـتـهـاءـ الـموـعـدـ الـمـذـكـورـ بـتـحـوـيلـ مـلـكـيـةـ هـذـهـ الـأـسـهـمـ إـلـىـ الـشـرـكـةـ الـتـيـ رـسـىـ عـلـيـهـ الـمـزـادـ ، وـذـلـكـ بـعـدـ اـسـتـيـفاءـ قـيـمـتـهـاـ مـنـهـاـ وـفـقـاـ لـاـحـکـامـ الـبـنـدـ (ـ٢ـ)ـ مـنـ الـمـادـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ هـذـاـ القـانـونـ .

المادة الرابعة

تصدر بـمـرـسـومـ الـلـانـحـةـ التـنـفـيـذـيـةـ لـهـذـاـ القـانـونـ خـلـالـ ثـلـاثـةـ أـشـهـرـ مـنـ تـارـيـخـ الـعـلـمـ بـهـ ، بـنـاءـ عـلـىـ عـرـضـ كـلـ مـنـ وزـيـرـ الـمـالـيـةـ وـوزـيـرـ الـكـهـرـبـاءـ وـالـمـاءـ وـقـبـلـ طـرـحـ النـسـبـةـ الـمـقـرـرـةـ فـيـ الـبـنـدـ (ـ٢ـ)ـ مـنـ الـمـادـةـ الـأـوـلـىـ مـنـ هـذـاـ القـانـونـ بـالـمـزـادـ الـعـلـنـيـ ، مـتـضـمـنـةـ عـلـىـ وجـهـ الـخـصـوصـ صـيـغـةـ الـاـتـفـاقـيـةـ الـتـيـ تـقـوـمـ الـجـهـةـ الـحـكـوـمـيـةـ الـتـيـ عـهـدـ إـلـيـهـ مـجـلـسـ الـوـزـراءـ



الدولة الكويتية National Assembly



بتأسيس الشركة بإبرامها مع الشركة مشتملة على تحديد نسبة توظيف الكويتيين فيها بحيث لا تقل نسبتهم عن سبعين في المائة (%) من إجمالي عدد العاملين في الشركة ولا تقل نسبة مجموع أجورهم عن سبعين في المائة (%) من إجمالي أجور العاملين فيها وشروط تدريبهم وتأهيلهم إضافة إلى كافة الشروط الفنية والمالية والاقتصادية وشروط حرمة المساكن وغيرها من الشروط الأخرى التي تحدد التزامات الطرفين وحقوقهما وتحكم العلاقة بينهما.

ونقدم الشركة إلى وزير الكهرباء والماء - خلال ثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة مالية - كشفاً بأسماء وأعداد الكويتيين في الشركة ووظائفهم ، وكذلك أعداد وأسماء من تم تدريبيهم من الكويتيين خلال السنة المالية المنقضية ونسبتهم إلى مجموع أعداد الكويتيين في السنوات الثلاث السابقة عليها ، ويرسل الوزير صورة من هذا الكشف إلى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء مشفوعاً بملحوظات الوزارة على ما ورد فيه .

المادة الخامسة

تسري على الشركة التي تؤسس عملاً بأحكام هذا القانون ، وفيما لم يرد بشأنه نص فيه وما لا يتعارض مع أحکامه ، أحکام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليهما .

ويستثنى مجلس الإدارة الأول للشركة المؤسسة وفقاً لأحكام المادة الأولى من هذا القانون من شرط النسبة المحددة لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عضو مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .



الدولة الكويتية
National Assembly مجلس الأمة



المادة السادسة

يعتبر هذا القانون قانوناً خاصاً وأحكامه أحكاماً خاصة ويلغى كل نص في قانون آخر عام أو خاص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة السابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح



كُوٰٽة الْكُوٰٽة
State of Kuwait
National Assembly



المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتأسيس شركات كويتية مساهمة
تتولى توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي
لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق

من الأهداف الهامة التي تسعى إليها الدولة تهيئة الفرص المناسبة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال التي تتولاها الدولة ، علاوة على إفساح المجال أمام كافة المواطنين ليكونوا شركاء في هذه الأعمال تشجيعاً لهم على الادخار وتحقيقاً لمصادر دخل إضافية لهم .

وإذا كانت الدولة قد تولت حتى الآن القيام بأعمال توريد وتركيب وإدارة عدادات الكهرباء والماء وتحصيل المستحقات من المستهلكين مع كل ما شاب ذلك من قصور ، فقد آن الأوان لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص وتوفير شفافية عالية وعدالة تامة ومساواة للقيام بهذه الأعمال الهامة والحيوية بدلاً من قيام الدولة بها ومن أجل ذلك أعد هذا القانون ناصاً في مادته الأولى على أن يعهد مجلس الوزراء إلى جهة حكومية تقوم بتأسيس شركة كويتية مساهمة أو أكثر مقرها الكويت يكون غرضها و تتولى دون غيرها - وإنما كان ذلك باطلاً - توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق في الكويت ، على أن تؤسس أول شركة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون وعلى أن تخصص أسهم كل شركة من هذه الشركات على النحو التالي :

- ١- نسبة لا تزيد على أربعة وعشرين في المائة (٤%) من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها .



الدولة الكويتية
Majlis al-Ummah
State of Kuwait
National Assembly



ومعنى ذلك أنه يمكن للحكومة أن تنزل بمساهمتها إلى أدنى نسبة تراها بما في ذلك التخلي عن كامل هذه النسبة ، وفي هذه الحالة تضاف النسبة التي تم النزول عنها إلى النسبة المقرر طرحها في المزاد العلني وفقاً للبند (٢) من هذه المادة ، فإذا قررت الحكومة أن تكون مساهمتها هي والجهات التابعة لها عشرة في المائة (١٠٪) فإن الأسهم المطروحة للمزاد العلني ستكون أربعين في المائة (٤٠٪) وإذا قررت أن تتنازل عن كامل هذه النسبة فإن الأسهم المطروحة للمزاد العلني ستكون خمسين في المائة (٥٠٪) .

٢- نسبة لا تقل عن سنتة وعشرين في المائة من الأسهم تطرح للبيع في مزايدة علنية تشارك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة ، ويرسى المزاد على من يقدم أعلى سعر للاسمى فوق قيمة اسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس – إن وجدت – ، ويلتزم من يرسو عليه المزاد وبالسعر ذاته الذي رسى به المزاد في الاكتتاب بجميع الأسهم التي تؤول إلى الدولة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون . ويمكن أن ترفع هذه النسبة بمقدار ما تنزل عنه الحكومة من النسبة المقررة لها في البند (١) من هذه المادة .

٣- نسبة خمسين في المائة (٥٠٪) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع الموظفين .

٤- تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند (١) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة .

٥- تكون مدة التعاقد لهذا المشروع أربعين سنة ميلادية من تاريخ إبرام العقد .



دولة الكويت National Assembly مجلس الأمة



ونصت المادة الثانية على أن " تتولى الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة تحديد رأس مالها وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للاكتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم الاكتتاب ومن غير تخصيص لكسور الأسهم ، على أن يتم تسديد قيمة هذه الاكتتابات من قبل المواطنين للدولة وفقاً للإجراءات وبالطريقة التي تحددها الجهة الحكومية المشار إليها دون أي فوائد أو رسوم أو أي زيادة فوق سعر السهم في الاكتتاب في موعد أقصاه اليوم الذي تنقضي في نهايته ستون يوماً محسوبة بدءاً من أول الشهر التالي للشهر الذي تولت فيه الجهة الحكومية ذاتها دعوة المواطنين عن طريق وسائل الإعلام الكويتية المقررة والمرئية والمسموعة إلى تسديد قيمة الاكتتابات المستحقة عليهم " .

أما المادة الثالثة فقد نصت على أن " تؤول إلى الدولة كسور الأسهم غير المخصصة للمواطنين ، كما تؤول إليها اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء الموعود المحدد لتسديد المواطنين لقيمة هذه الاكتتابات وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا القانون جميع الأسهم التي لم يسدد فيها المواطنون قيمتها للدولة خلال ذلك الموعود لأي سبب من الأسباب ، وتقوم الدولة خلال مدة لا تجاوز سنة من انتهاء الموعود المذكور بتحويل ملكية هذه الأسهم إلى الشركة التي رسى عليها المزاد ، وذلك بعد استيفاء قيمتها منها وفقاً لأحكام البند (٢) من المادة الأولى من هذا القانون".

وبالنظر لما يجب أن يعد من دراسة للجذوى الاقتصادية وتحديد العلاقة بين الحكومة والشركة ، فقد نصت المادة الرابعة على أن " تصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به، بناء على عرض كل من وزير المالية ووزير الكهرباء والماء وقبل طرح النسبة المقررة في البند (٢) من المادة الأولى من هذا القانون بالمزاد العلنى، متضمنة على وجه الخصوص صيغة الاتفاقية التي تقوم الجهة الحكومية التي يعهد إليها مجلس الوزراء بتأسيس الشركة بإبرامها مع الشركة مشتملة على تحديد نسبة توظيف الكويتيين فيها بحيث لا تقل نسبتهم عن سبعين في المائة (٧٠٪) من إجمالي عدد العاملين في الشركة ، ولا تقل نسبة مجموع أجورهم عن سبعين في المائة (٧٠٪) من إجمالي أجور العاملين فيها وشروط تدريبهم وتأهيلهم إضافة إلى جميع الشروط الفنية والمالية



State of Kuwait National Assembly مجلس الأمة



والاقتصادية وشروط حرمة المساكن وغيرها من الشروط التي تحدد التزامات الطرفين وحقوقهما وتحكم العلاقة بينهما .

وتقدم الشركة إلى وزير الكهرباء والماء ، خلال ثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة مالية ، كشفاً بأسماء وأعداد الكويتيين في الشركة ووظائفهم ، وكذلك أعداد وأسماء من تم تدريبيهم من الكويتيين خلال السنة المالية المنقضية ونسبتهم إلى مجموع أعداد الكويتيين في السنوات الثلاث السابقة عليها ، ويرسل الوزير صورة من هذا الكشف إلى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء مشفوعاً بملحوظات الوزارة على ما ورد فيه .

ونصت المادة الخامسة على أن تسرى أحكام كل من القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠م والقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨م المشار إليهما فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه .

وأن يستثنى مجلس الإدارة الأول للشركة المؤسسة ، وفقاً لأحكام المادة الأولى من هذا القانون ، من شرط النسبة المحددة لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عضو مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

ونصت المادة السادسة على أن يعتبر هذا القانون قانوناً خاصاً وأحكاماً خاصة ، ويلغى كل نص في قانون آخر عام أو خاص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

